منسق المنظمات غير الحكومية في ميسان لـ(المدى):

كشفنا منظمات وهمية مؤسسوها خارج العراق وتعمل بالمحافظة

العمارة / رعد شاكر

ان نمو وانشطار منظمات المجتمع المدني بات يشكل ظاهرة ملفتة خصوصاً بعد استقرار الاوضاع واستتباب الامن في ربوع بلادنا. ولم يقتصر هذا التكاثر السريع للمنظمات على بغداد بل شمل المحافظات ايضاً. تداعيات هذه الظاهرة ولد اسئلةً وضعناها امام منسق المنظمات غير الحكومية في ميسان امجد كاظم الرهامات ليجيبنا عما اعترى االعمل التطوعي من اشكالات:

❖ بدءا نحب أن نتعرف على ماهية عملك كمنسق لمنظمات المجتمع المدني في ميسان ؟

– أنا أمثل المحافظ أمام منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية وبالتالي أنسق العمل ما بين هذه المنظمات ودوائر الدولة في المحافظة فأي منظمة محلية تريد الحصول على مشروع من إحدى المنظمات الدولية وتنوي تنفيذه في المحافظة لا بد لها من الحصول على موافقة الحكومة المحلية . وعندما يكون المشروع مفيدا ومثمرا فحتما سنعطي الأذن والموافقة مع تقديم الدعم اللوجستي لها وبالنسبة للمنظمات الدولية التي لديها مشاريع بناء أو تأهيل لبعض المرافق فنزودها بكتب رسمية لتسهيل مهامهم وأعمالهم . ومن ضمن مهام عملنا الأخرى متابعة بعض الملفات بصفتنا عضوا في اللجان المشتركة فمثلا ننسق مع غرفة طوارىء اللاجئين التي تعمل برعاية إحدى المنظمات الدولية ونحاول توفير بعض المساعدات لهم وفعلا حصلنا لهم على مساعدات غذائية من بعض الدول المانحة لغرض توزيعها من قبلهم على النازحين للمحافظة كما نقوم بالأشراف على مشاريع منحة الأتحاد الأوربي ونشرف على تنفيذها ومنها أحد المشاريع في ناحية الميمونة .

❖ ما عدد المنظمات العاملة هنا وما تقييمكم لنشاطاتها ؟

– عدد المنظمات الموجودة في عموم المحافظة (المسجلة وغير المسجلة) يبلغ ١٩٠ منظمة والمسجلة منها فقط ٣٤ منظمة ولكل منظمة أختصاص عمل معين فهناك منظمات تعنى بالثقافة وغيرها بالصحة أو القضايا الأجتماعية وعموما يكون عمل هذه المنظمات تثقيفيا بالدرجة الأساس . وقد شكلنا لجنة في مكتب المحافظ لتقييم اداء عمل هذه المنظمات وتم تصنيفها وفقا لمدى فاعليتها ونقصد بالمنظمة الفاعلة أن تتوفر على عدد من المحددات (أن تكون مسجلة / تمتلك مقرا / يديرها ملاك مدرب / لديها نظام داخلي / لديها نشاط و أعمال فعلية) وقد خرجنا بالنتائج التالية بالنسبة للمنظمات المحلية في ميسان : ٢٩ منظمة فاعلة، ٩٦ أقل فعالية و أخيرا ٦٥ منظمة وهمية !!

❖ ما المقصود بالمنظمة الوهمية هل هي منظمة ليس لها وجود إلا على الورق ؟

– المنظمة الوهمية هي منظمة مسجلة ولكن لا تمتلك مقراً ولم تقم بأي عمل وقسم من هذه المنظمات لا تضم سوى شخص واحد فقط وبعض هؤلاء يقوم بتسلم مشروع من إحدى المنظمات الدولية ويستلم التمويل وبعد أنتهاء مشروعه ((يعزل)) بأنتظار فرصة أخرى . وأكتشفنا في المحافظة وجود بعض المنظمات مؤسسيوها من خارج المحافظة في واسط وبغداد بل وأكتشفنا أن بعض روؤساء المنظمات مقيم في الخارج فلدينا ٢ في سوريا وأمرأة في مصر والغريب أن السيدة المقيمة في مصر حصلت على مشروع من إحدى المنظمات الدولية بـ ٨ آلاف دولار لتنفيذه في ميسان ولم تنفذه ؟ وأنا أتساءل أليس من المفترض أن تحقق المنظمة الدولية التي مولت منظمة السيدة آنفة الذكر وتتأكد من وجود مقر لها على أرض الواقع قبل منحها التمويل ؟؟ المشكلة تكمن في أن تعامل المنظمات المحلية بالمنظمات الدولية يجري بشكل مباشر وهنالك علاقات شخصية وما إلى ذلك ففي أحد المرات علمت بأن إحدى المنظمات الدولية تنوي إعطاء تمويل لمشروع تقدمت به إحدى المنظمات المحلية في ميسان علما أن المنظمة الأخيرة غير مسجلة وليس لها مقر ولا تضم سوى شخصين فقط (أحدهما أبن عم الآخر) فقمت بالأتصال بالمنظمة الدولية بمقرها في عمان لمرتين وأتصلت بفروعها في السليمانية والبصرة وبغداد ليتحققوا من أمر هذه المنظمة وحقيقتها قبل منحهم التمويل وأعلمتهم أن المنظمة غير مسجلة أصلا وبرغم ذلك تم منحهم المشروع وتسلموا مبلغاً بحدود ٤٠ آلاف دولار . تصور أن إحدى المنظمات المحلية أخذت مشروعاً من منظمة دولية للتثقيف على مكافحة الفساد الأداري والمالي وأخذته بطريق الرشوة وخاطبني الدهامات قائلا ((هل ستنشر هذه المعلومة)) قلت بالطبع إذا لم يكن لديك مانع فقال ((سيقولون هل لديك دليل؟)) وأسترسل قائلا : تصور إلى أين وصل الحال ؟ ولكن يبقى الأمل بتغير الوضع نحو الأحسن ففي ميسان توجد مجموعة جيدة من المنظمات العاملة وفيها أفراد مخلصون يعملون بشكل تطوعي برغم الإمكانات الضعيفة .

❖ ألم تتصدوا لهذا الفساد ؟

– حاولت وبصفتي جزءاً من الحكومة المحلية مجابهة بعض المنظمات بسبب حالات الفساد المستشرية فيها ولكنهم ((كاوموني)) أي هددوني ٣ مرات ومن ضمنهم أمرأة تدير منظمة نسوية .

❖ ما حقيقة ما يشاع عن وجود مخابرات دول تدير بعض المنظمات العاملة في ميسان لأغراض أستخبارية؟

– لدينا تنسيق مع مكتب الأمن الوطني في ميسان وهو الجهة الأمنية الوحيدة الذي له تماس مع عمل هذه المنظمات غير متابعة أعمالها ونحن نتبادل معهم المعلومات وحتى الآن لم نجد أدلة ملموسة على هذه الأشاعات ولكني لا أستبعد ذلك . ففي التجارب وعلى مستوى العالم تعمل أجهزة الاستخبارات على تنظيم منظمات للمجتمع المدني كواجهة لعملها الاستخباري لتحسين صورة بلدانها في المناطق التي تعمل فيها أو لجمع المعلومات الاستخبارية وغيرها من أعمال التجسس . هنا في ميسان عدد المنظمات الدولية قليلة ولو كان لديها مثل هذا التوجه لاكتشفناه . من جانب آخر وعلى ضوء الأوامر الصادرة عن مجلس الوزراء لا نسمح لأي منظمة تدعي أنها تكافح الأرهاب بالعمل في ميسان .

❖ ما أبرز المنظمات الدولية الناشطة في ميسان؟

– تميزت هنا منظمة مرسي كور فقد قامت ببناء مركز ثقافي وترميم ٨ مسارح وتجهيزها بشكل ممتاز كما رممت عددا من المدارس وعملت متنزهات عامة إضافة لبناء ثانوية جديدة في ناحية كميت . ومن المنظمات الناشطة أيضا منظمة اللاجئين.

❖ يقال بأن أغلب الذين يديرون المنظمات المحلية أناس غير أكفاء ومستوياتهم الدراسية والعلمية متدنية جدا فهل هذا صحيح؟

– هذا صحيح . نحن راسلنا خلال الفترة الماضية الكثير من المنظمات الدولية وبعثنا بقائمة تضم أسماء المنظمات الفاعلة والأخرى الوهمية مرفقة بالبيانات التفصيلية عن نشاطاتها من عدمها وأوصلنا هذه القائمة لجهات عديدة بضمنها الدوائر ذات العلاقة في الأمم المتحدة ولكن للآن لا توجد أستجابة علما أن مركز تنمية المجتمع المدني في ميسان عمل ورش عمل كثيرة جدا ودرب مجاميع من العاملين في المنظمات المحلية بضمنها دورات خارج العراق ولكن برغم كثرة ورش العمل والدورات فأن المتدربين لم يطبقوا ما تعلموه على أرض الواقع.

❖ ما مدى إسهام رأس المال المحلي والموسرين بتمويل منظمات المجتمع المدني العاملة في ميسان؟

– من المعروف أن مصادر التمويل الأساسية هي من المنظمات الدولية وتوجد بعض المنظمات المحلية المرتبطة بأحزاب أو مراجع دينية وطبعا تتسلم تمويل من هذه الجهات تبقى المنظمات المستقلة نوعا ما ويسهم في تمويلها بعض الموسرين ولكن بمبالغ ضئيلة . مسألة التبرع للمنظمات بل ومنظمات المجتمع المدني هي جديدة بالنسبة للعراق عموما وتحتاج إلى تثقيف متواصل ورفع وعي المواطن وزرع الثقة وأنا متأكد أن أصحاب الأموال عندما يتلمسون نتائج ما تقوم به المنظمات الفاعلة ويشاهدون عملها سيساهمون في التبرع لها . وأحب أن أضيف أنه وبمرور الوقت عندما تسير قافلة منظمات المجتمع المدني ويتساقط كل الدغل في الطريق ستبقى مجموعة صغيرة من المنظمات الجيدة التي تتمتع بسمعة طيبة وروح وطنية وحتما ستحظى بالدعم من الكثيرين .

❖ كونكم على تماس مباشر بالمنظمات العاملة في ميسان هل تلقيتم شكاوى بوجود مضايقات أو تحجيم لدور المنظمات من قبل أطراف من الحكومة المحلية أو بعض مراكز القوى الحزبية ،العشائرية، أو الدينية في المحافظة؟

– طيلة مدة عملي البالغة أكثر من ثلاث سنوات لم أتدخل في الشؤون الداخلية للمنظمات . فقط نظمنا لقائين بحضور المحافظ مع عدد من المنظمات ولكن لم نقم مؤتمرا يضم جميع منظمات المجتمع المدني العاملة في المحافظة لأن ذلك سيوحي بأن الحكومة المحلية تتدخل في عمل هذه المنظمات. وأنا شخصيا بصفتي مديرا لإحدى منظمات المجتمع المدني، ضد التدخل الحكومي في عمل المنظمات الجماهيرية. ويبقى التنسيق والعمل المشترك لا بأس به . و لا توجد أي مضايقات تجاه عمل المنظمات ، أؤكد لك أننا ندعم المنظمات الفاعلة كما قدمت الحكومة المحلية وبرغم أمكانياتها المالية الضعيفة ، بعض التمويل البسيط لبعض المنظمات . ومجرد حضور المحافظ أو بعض المسؤولين الحكوميين لنشاطات المنظمات هو دعم معنوي وحتى المنظمات التي لدينا وجهة نظر سلبية على عملها . تعمل بكامل الحرية لأنه لا توجد لدينا صلاحية لمنعهم من العمل.

■ ننسق مع غرفة طوارىء اللاجئين لتوفير مساعدات إنسانية

■ شكلنا لجنة لتقييم أداء عمل المنظمات وتصنيف فاعليتها

من الداخل

عزيزي الحرامي

هادي جلو مرعي

في الصباح وحين اقف على الرصيف بانتظار سيارة اجرة تقلني الى طرف العاصمة الشرقي، تمر سيارات اولاد المنطقة، والجيران، يرفعون ايديهم بالتحية، وارد باسماً، وفي احيان اخرى، لا ارى يداً تلوح لي، وقد يكون السائق منشغلاً بالطريق. او بالجو المنعش داخل سيارته وهم على اصناف مختلفة، فمنهم بائع الحشيش، باصنافه المتعددة (جت، برسيم، ذرة صفراء) ومنهم، المحامي، والمهندس، ولا يوجد طبيب في منطقتنا، لكن الله رزق البعض وظيفة في وزارة النفط،ومستودعاً ضخماً يجاور المنطقة الوادعة الا من حراك بعض المجانين، وصارت الفرصة مواتية لتحسين شروط المعيشة، بيت جميل، سيارة بستين ورقة، اجهزة كهربائية (من الزينة) وارض مفروشة بالكاشي الموزائيك، دون ان ننسى حديقة المنزل الامامية، وانواع من الاشجار والورود، وما تفرش به الارض (الزميج) من نجيل اخضر مستورد من مشاتل شارع فلسطين، او زيونة، والكريعات.

وان الثروات الوطنية من نصيب جميع الناس وليس حكراً على موظفي الدولة وسواق الشاحنات والسيارات الحوضية.

كلها اعمال انجزت بشطارة وذكاء، وبمجرد ان رفع (المنهول) عن بالوعة الدار، وتسربت الرائحة كانها رائحة (ضربة كيمياوية) بطعم لحم الصرصر البني.. سائق السيارة الحوضية يبيع سيارته المحملة بالوقود (شلع) او يبيع شيئاً من الخزين الاستراتيجي على (السادة) البحارة المرابطين على ضفتي الشارع العام.

ينسى ان القانون لابد ان يعود، وان الله بالمرصاد، وان الثروات الوطنية من نصيب جميع الناس وليس حكراً على موظفي الدولة وسواق الشاحنات والسيارات الحوضية.

في الصباح مرّ عليّ احدهم وكان يستقل سيارته المكيفة، وهو لم يحصل على الابتدائية كان التراب والريح الحارة يصفعان وجهي، ولم يلتفت نحوي، وكان يعلم اني اقف بانتظار سيارة الاجرة. وحتى وهو يستقل السيارة، ويسكن ذلك البيت ويحظى بامرأة ويحقق الكثير من الاحلام، فليس له من نصيب في التفوق عليّ. وقد سبقته بها جميعاً باستثناء السيارة.

هو من شاكلة المصابين بامراض (النقص) والشعور بالدونية ولن تشبعه الاموال والسيارات والنساء، وحتى يموت فانه سيظل في دائرة الرهبة من الناجحين ولا يمكن ان يرتاح له بال. لانه عاش بالسرقة، وجنى الاموال المحرمة. فياله من فاشل.

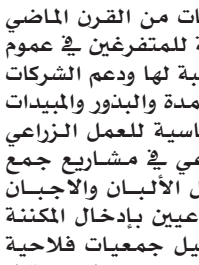

ندوة بشأن التخطيط العمراني في كربلاء

كربلاء / المدى

ذكر رئيس لجنة الإعمار في مجلس محافظة كربلاء إن ندوة عقدت، الثلاثاء الماضي، لبحث التخطيط العمراني المستقبلي لمدينة كربلاء، وكيفية تحديث التصاميم وتنفيذها.

وقال فلاح حسن في تصريح صحفي: إنه "تم عقد ندوة هي الأولى من نوعها حول التخطيط العمراني، برعاية مجلس المحافظة وبالتعاون مع برنامج الحكومة المحلية."

وأوضح أن الندوة جاءت " لمناقشة التخطيط العمراني المستقبلي لمدينة كربلاء، وكيفية تحديث التصاميم وتنفيذها على أرض الواقع"، مشيرا إلى أنها تضمنت "ثلاثة محاور مهمة، الأول: دور مركز المعلومات في موضوع التخطيط العمراني، والثاني ناقش أهمية نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط العمراني."

وأضاف عطية "فيما كان المحور الثالث يدور حول تحديث التصاميم القطاعية ضمن التصميم الأساسي، ومتابعة وتنفيذ التصميم وإفرازات التصميم."

وشارك في الندوة مدراء الدوائر المعنية في محافظة كربلاء، ومديرية التخطيط العمراني، ومؤسسات مختصة بالعمران، فضلا عن أساتذة جامعة كربلاء.

وأشار رئيس لجنة الإعمار في مجلس المحافظة إلى أن الندوة توصلت إلى "عدة توصيات، منها أهمية تحديد وتثبيت الحدود الإدارية لمركز المدينة والأقضية والنواحي، وفتح قسم مساحة في المعهد الفني بكربلاء، وفتح قسم للهندسة المعمارية في كلية الهندسة، وقسم للإحصاء في كلية الإدارة والإقتصاد."

وتابع قائلا "كما توصلت الندوة إلى ضرورة شراء صورة فضائية حديثة لعموم المحافظة للاستفادة منها في كل دوائرها المحلية ، وتكليف جامعة كربلاء بفتح دورات مسائية لجميع الملاكات الفنية لتأهيلها حسب احتياج الدوائر، وبدعم مادي من الحكومة المحلية" في المحافظة.

وذكر عطية أن الندوة طالبت أيضا "بمفاتحة المديرية العامة للتخطيط العمراني للطلب من المركز العالمي للأبحاث الفنية بتزويدها بالصورة الفضائية الحديثة لكربلاء، للاستفادة منها في تحديد الأحياء المندثرة والتجاوزات وحجمها وأنواعها، لتتم دراستها وكيفية الحد منها ومعالجتها. إضافة إلى تعزيز دوائر التخطيط العمراني والبلدية والتسجيل العقاري بأجهزة ومعدات فنية وتخصصية وملاك فني وهندسي متخصص، مع ضرورة إجراء مسح ميداني جديد للأحياء وما يحدد التجاوزات وطبيعتها."

وأضاف "فضلا عن التوصية بضرورة استحصال موافقة دائرة سياحة كربلاء بخصوص الحصول على إجازات بناء الفنادق السياحية، مع قيام دائرة السياحة في المحافظة بإرسال تعليماتها الخاصة بهذا الموضوع إلى مديرية التخطيط العمراني والدوائر ذات العلاقة، وتشكيل لجنة متخصصة من التخطيط العمراني والبلدية والبلديات تقوم بالتنسيق مع التسجيل العقاري لمصادقة أي إفراز في المحافظة."

أقترح دمج المصرف الزراعي التعاوني مع صندوق التموين والاقراض

خبير: تدني الانتاج الزراعي بسبب هجرة الأيدي العاملة وفتح باب الاستيراد

بابل / أقبال محمد

كشف الخبير الزراعي عادل صاحب الشمري في زراعة بابل عن تدني الانتاج الزراعي والحيواني بسبب هجرة الايادي العاملة وفتح باب الاستيراد وقلة توفير المواد الاولية واضاف:كذلك عدم الاهتمام بالارض وبخدماتها ما ادى الى تجريدها وانعكاس تأثيرها البيئي على المجتمع وقال الشمري : ان القطاع الزراعي يعتبر العنصر الثاني بعد النفط من حيث الاهمية الاقتصادية للعراق واكد الشمري ضرورة النهوض بالقطاع الزراعي من خلال زيادة كفاءة استخدام وإدارة الموارد المائية من إقامة السدود والخزانات وترشيد استهلاك المياه واستخدام التقنيات الحديثة لمنظومات الري وتنفيذ مشاريع الاستصلاح الشاملة للأراضي الزراعية وزيادة كفاءات وقدرات العاملين في القطاع الزراعي كمنظمات ومؤسسات وأفراد والاهتمام بالبحوث والدراسات وإقامة محطات البحوث والتطبيق تنفيذ سياسة زراعية وطنية مبنية على أسس واقعية وعملية مشيرا الى ان العمل يقتضي توفير المنتجات النفطية والطاقة الكهربائية وتوفير المكائن والآلات والمواد الإنشائية والمعدات المطلوبة في التنمية الاستثمارية الزراعية وتوفير القروض والتموين لجميع المشاريع الزراعية من الصغيرة إلى المشاريع الكبيرة فضلا عن اشراك جميع العاملين والمشرفين والمخططين والمنفذين في القطاع الزراعي بدورات التأهيل والتدريب من القيادات العليا حتى أسفل الهرم وبفترات متزامنة لتعويض ما فاتها وتفعيل قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ من خلال إعادة النظر في جميع القوانين الزراعية التي تنظم العلاقة بين الفلاح المنتج والأرض وتشجيع أصحاب الحيازات الزراعية بدعمهم بقروض ليس عليها فائدة ولا مد طويل ، الذي يقوم باستصلاح أرضه وعمل شبكات الري والبزل ضمن توجيهات دوائر الموارد المائية وإعفاء المؤجرين كافة من أجور الأراضي الذين يباشرون بإقامة المشاريع الاستثمارية كافة وخاصة مستثمري الأراضي الصحراوية والأراضي خارج الإرواء.

واقترح الشمري بدمج المصرف الزراعي التعاوني وصندوق التموين والإقراض وذلك لأن العامل الأساسي لتحديد وتفعيل ورسم السياسة الزراعية وتشجيع التنمية الزراعية كما كان معمول عليه في السبعينيات من القرن الماضي ودعم إقامة القرى العصرية للمتفرغين في عموم العراق واختيار مواقع مناسبة لها ودعم الشركات والأفراد الذين يوردون الأسمدة والبذور والمبيدات والمكائن والمستلزمات الأساسية للعمل الزراعي وتشجيع الاستثمار الزراعي في مشاريع جمع وتبريد الحليب ومعامل الألبان والاجبان وتشجيع المستثمرين الزراعيين بإدخال المكننة الحديثة في الزراعة وتشكيل جمعيات فلاحية تعاونية متخصصة مع تحديد نوع المنتوج لكل جمعية والشروع بإنشاء بنك البذور والتقاوي وإعادة الأصول الوراثية للبذور والتقاوي الزراعية والاهتمام بإكثار النخيل وخاصة الأصناف الجيدة منها والتجارية والصناعية والتشجيع على إقامة المشاريع الاستثمارية لصناعة وتعليب وتسويق التمور العراقية ودعم وتشجيع إقامة المشاريع الاستثمارية لتوفير مستلزمات العمل الزراعي مشاريع إنتاج الأسمدة الزراعية والنايلون الزراعي والصناديق والعلب وغيرها وتشجيع إقامة المصانع التحويلية الاستثمارية للمنتجات الزراعية (معامل التعليب الصناعة المعجون والخل والكحول الطبي والمخللات والزيوت والفواكه وأضاف : وكذلك تطبيق قوانين الحماية للإنتاج النباتي (مثل الذبح الجائر وتحديد الجزر في المجازر الخاصة) ودعم الإنتاج المحلي وفرض رسوم وفوائد على الإنتاج المستور من خارج البلد وإصدار قانون (للتامين الزراعي) لحماية المنتجين الزراعيين من الخسائر العالية الخارجة عن إرادتهم وتشجيع إقامة المشاريع المتكاملة لحلقات الدواجن من حقول وفاقس ومجازر وإقامة معامل العلف بجميع أنواعها ومعامل البروتين الحيواني وصناعة الصوف والجلود وإقامة المخازن المجمدة للسيطرة على الصرف والطلب للمنتجات الزراعية والاهتمام بزراعة النباتات والأعشاب الطبية ورفع الصناعات الدوائية بالمواد الأولية.